20010105-0002-

قصة المفقودين قصة طويلة: ضحايا بين أنياب الميليشيات

كتب بهجت جابر:

ناشد الرئيس رفيق الحريري الرأي العام اللبناني "الاعتدال والحكمة وتجنب التطرف في معالجة قضية المفقودين" التي لا تزال موضع تجاذبات منذ ١٩٧٥.

قضية المفقودين رافقتهما منذ لحظاتها الاولى مع بدء الحوادث في لبنان بكل همجيتها وبربريتها.

من السبت الاسود والمجازر التي اقترفت في الوسط التجاري في بيروت امتدادا حتى المرفأ وراح ضحيتها أكثر من ٦٠٠ قتيل ابرياء. ذنبهم الوحيد انهم كانوا في طريقهم الى اعمالهم اليومية المعتادة، الى حواجز الميليشيات الثابتة والطيارة على المعابر والطرق حيث كان الناس يخطفون ويذبحون او تختفي آثارهم في اقبية تعذيب للميليشيات او في اقبية المخيمات الفلسطينية وغيرها من دون هوادة او رحمة او انسانية.

وعايشت مجازر حصلت في المنطقتين الشرقية والغربية، ورأيت كيف استباح آلاف من المسلحين من مختلف الملل والاشكال والالوان الانسان في ابشع مظاهر الوحشية والذبح والتنكيل بالابرياء.

فمن جسر المعاملتين شاهدت الابرياء الذين خطفوا ونقلوا الى مناك يقتلون وتلقى جثثهم في مجرى وادي نهر عميق وتتكدس الجثث بعضها فوق البعض كالاسماك التي تفرغ من شباك الصيادين. وشاهدت مجازر مخيم ضبيه ومخيم تل الزعتر ومجازر الكرنتينا ونهر بيروت وكيف كان الناس يساقون كقطعان الغنم الى مسلخ وزنزانات التعذيب حيث يقتلون ويدفنون في أعماق البحر.

ورأيت مئات الاشخاص الذين خطفهم المسلحون الفلسطينيون وتم نقلهم الى المخيمات وجرت تصفيتهم وطمروا في مقابر جماعية. وشاهدت اعمال خطف مخيفة لعائلات كانت تقيم في القنطاري ووادي ابو جميل وزقاق البلاط والخندق الغميق وحتى شارع الحمراء، وتمت ابادتها.

وأخيرا شاهدت مجزرة صبرا وشاتيلا. وكنت من الداخلين الى المخيمين صباح ١٥ ايلول ١٩٨٢ مع مصور رافقني والتقطنا صور ضحايا المجزرة.

وروعني ما شاهدته من وحشية واساليب بربرية في قتل اطفال وعجائز وذبح نسوة وبقر بطون الحوامل واغتصاب الفتيات وذبحهن، وكانت حصيلة صبرا وشاتيلا ٨٧٥ قتيلا وكان نصف هؤلاء من اللبنانيين ومعظمهم من عائلتي ناصر والمقداد الذين قتلوا لانهم ارتكبوا "جنايات لا تغتفر" بالاقامة في مخيم صبرا وشاتيلا رغم انهم اصلا من سكان تلك المحلة.

صباح ١٦ ايلول ١٩٨٢ مررت بالمحكمة العسكرية وكان مفوض الحكومة لدى المحكمة آنذاك الشيخ اسعد جرمانوس وقاضي التحقيق العسكري الأول اسعد دياب الوزير الحالي، ورويت لهما ما شاهدت في مخيمي صبرا وشاتيلا وأبديت استعدادي لمرافقتهما الى هناك وصعدت معهما في سيارة عسكرية تابعة للجيش تحرسها ثلاث سيارات اخرى ملأى بالجنود. وقاما بجولة في المخيمين وباشرا تحقيقات اولية بسماع شهود نجوا من الموت وكانوا في المخيمين لدى حصول المجزرة واستمرت تحقيقات جرمانوس ودياب في صبرا وشاتيلا ثلاثة ايام. ثم صدرت مذكرات بحث وتحر توصلا الى معرفة هويات القتلة واعتقالهم وسوقهم لدى المحكمة العسكرية.

وعموما، ظل معظم المجازر التي حصلت في لبنان من دون تحقيقات قضائية نظرا الى الوضع الذي كان سائدا في قصور العدل وهيمنة الميليشيات عليها وشل أعمالها، اضافة الى اختفاء ملفات دعاوى من غرف قضاة ومحاكم. وكان اكثر القضاة لا يحضر الى مكاتبه نظرا الى تردي الاوضاع الامنية وشيوع مجازر الذبح والقتل والتصفيات.

وبعدما انتهت التحقيقات التي تولاها قاضي التحقيق العسكري الاول اسعد دياب واشرف عليها القاضي جرمانوس، رفع مفوض الحكومة جرمانوس الى رئيس الجمهورية آنذاك امين الجميل خلاصة تقريره عن التحقيقات المستندة الى افادات شهود الحق العام من سكان صبرا وشاتيلا.

وثمة جرائم اخرى هزت الضمير اللبناني والعالمي، مثل اغتيال العلامة الشيخ صبحي الصالح وتصفية الشيخ حليم تقي الدين في منزله وقتل الشيخ احمد عساف وآخرين. اضافة الى المئات الذين قتلوا وتبخروا.

اقول صراحة وبراحة ضمير ان من فقد وخطف قد اصبح في عداد الموتى بعد دقائق من وقوعه في ايدي خاطفيه.

قضية المفقودين يجب ان تطوى وتغلق لان معظم جرائم قتل الابرياء مضى عليها الزمن وسقطت بعلة مرور الزمن التي نص عليها القانون وشملها قانون العفو.

وقضية نبش قبور المفقودين منذ عقدين ونصف عقد لن تجدي ولن تؤدي الى نتيجة ايجابية، بل الى سلبيات.

كان على المسؤولين منذ عام ١٩٨٩ وبعد مؤتمر الطائف حزم أمرهم وكشف الحقائق امام اهالي المفقودين وتصنيفهم في عداد الشهداء، بما في ذلك ملفات العشرات من الذين أعدموا بالرصاص بعد ادانتهم من محاكم الميليشيات الميدانية من "القوات اللبنانية" والاخرى التابعة للحزب التقدمي الاشتراكي مرورا بحركة "امل" و"حزب الله"، والميليشيات الفلسطينية، لان هذه الميليشيات غيبت العدالة ونصبت نفسها مكانها في تطبيق قوانينها.